

١٢ - انتقاص الماء (الاستنجاء)

معنى انتقاص الماء :

قال الحافظ العراقي^(١) : وقد اختلف في معنى انتقاص الماء :

ففسره وكيع كما عند مسلم (بالاستنجاء) ، ومراده الاستنجاء بالماء لا مطلقا ، لأن الماء مصرح به في الحديث .

وحكى الترمذي في الجامع عن أبي عبيدة أنه الاستنجاء بالماء .

وقال أبو عبيدة : في الغريب : انتقاص البول بالماء إذا غسل مذاكيره .

وقد رواه النسائي من قول طلق بن حبيب ، وقال فيه وغسل : وقال النسائي : إنه أشبه بالصواب ، وقيل إن انتقاص الماء الانتضاح .

قال الإمام النووي رحمه الله^(٢) : قد فسره وكيع بأنه الاستنجاء . وقال أبو عبيدة وغيره : معناه انتقاص البول بسبب استعمال الماء في غسل مذاكيره . وقيل هو الانتضاح .

قال أبو عبيدة رحمه الله^(٣) : انتقاص الماء : فإننا نراه غسل الذكر بالماء وذلك أنه إذا غسل الذكر ارتد البول ولم ينزل وإن لم يغسل نزل منه الشيء حتى يُستبرأ .

قال أبو عبيد : ليس معنى الحديث أنه سمي البول ماء ، ولكنه أراد انتقاص البول بالماء إذا اغتسل به .

(١) طرح الشريب [ج ٢ - ٧٩]

(٢) شرح مسلم للنووي [ج ٣]

(٣) غريب الحديث [ج ٢ - ص ٣٨]

وقيل في انتقاص الماء^(١): هو أن يغسل مذاكيره ليرتد البول ؛ لأنه إذا لم يفعل نزل منه الشيء بعد الشيء ؛ فيعسر استبرأؤه فلا يخلو الماء من أن يراد به البول فيكون المصدر مضافا إلى المفعول وأن يراد به الماء الذي يغسل به فيكون مضافا إلى الفاعل على معنى : وانتقاص الماء البول، وانتقاص يكون متعديا وغير متعد. قال المناوي^(٢): (وانتقاص الماء) بقاف وصاد مهملة على الأشهر ، كناية عن الاستنجاء بالماء أو نضح الفرج به لأن انتقاص الماء المطهر لازم له.

وقال أبو بكر بن العربي^(٣): انتقاص الماء : الاستنجاء.

وقال أبو سليمان الخطابي^(٤) : وانتقاص الماء : الاستنجاء به أيضا كما فسروه.

معنى الاستنجاء

اعلم أن هناك كلمتان يستخدمان بمعنى الاستنجاء هما (الاستطابة ، والاستجمار) ، والثلاثة (الاستنجاء ، والاستطابة^(٥) ، والاستجمار) بمعنى واحد هو : إزالة النجس (الغائط أو البراز عن محله) والبول .

غير أن (الاستنجاء والاستطابة) يستخدمان إذا كانت إزالة الغائط بالماء أو الأحجار ، أما (الاستجمار) فتستخدم إذا كانت إزالة الغائط بالأحجار فقط.

(١) الفائق [ص ٢٦٥]

(٢) فيض القدير [ج ٤-٣١٦]

(٣) عارضة الأحوذى [ج ٥-ص ٣٨٩]

(٤) معالم السنن للخطابي [ج ١-ص ٢٨]

(٥) الاستطابة والإطابة كناية عن الاستنجاء وسمي بهما من الطيب لأنه يطيب جسده بإزالة ما عليه من الخبث بالاستنجاء أي يطهره ، انظر لسان العرب [ج ١-ص ٥٦٦]

قال الإمام النووي رحمه الله^(١) : والاستنجاء : من نجوت الشجرة ، وأنجيتها إذا (قطعتها) كأنه يقطع الأذى عنه .

وقيل : من (النجوة) وهو المرتفع من الأرض ، لأنه يستر عن الناس (بنجوة) أي بمكان مرتفع يمنع رؤية الناس له حال قضاء حاجته .

والنَّجْوُ^(٢) : ما يَخْرُجُ من البَطْنِ من رِيحٍ أو غَائِطٍ . واستنَّجَى : اغْتَسَلَ بالماءِ منه أو تَمَسَّحَ بالحَجَرِ .

قال الخطابي رحمه الله^(٣) : وأصل الاستنجاء في اللغة : الذهاب إلى (النجوة) من الأرض لقضاء الحاجة ، والنجوة : المرتفعة منها ، كانوا يستترون بها إذا قعدوا للتخلي ، فقيل : على هذا قد استنجى الرجل ، أي : أزال النجوة عن بدنه . وقيل أصل الاستنجاء : نزع الشيء عن الشيء وتخليصه منه ، ومنه قولهم : نجوت الرطب ، واستنجيته إذا جنيته ، واستنجيت الوتر ، إذا خلصته من أثناء اللحم والعظم .

ثم قال : ومن عادة العرب التعفف في ألفاظها ، واستعمال الكناية في كلامها وصون الألسنة عما تصان الأسماع والأبصار عنه .



(١) تحرير ألفاظ التنبيه [ص ٣٦]

(٢) القاموس المحيط مادة (نجأ) [ج ١]

(٣) معالم السنن [ج ١ - ص ١٤]

ونعرض الآن بمشيئة الله لجملة من أحكام الاستنجاء ، سواء كان بالماء أو بالأحجار ، وإن كان المقصود (بانتقاص الماء) الاستنجاء بالماء فقط^(١) كما سبق وذكرنا عن العلماء .

وهذا لتكثر الفائدة ، ويُعلم حكم استخدام الأحجار في الاستنجاء ، وكيفية استخدامها ، إذ كثير من المسلمين اليوم ، ربما جهل جواز استخدام الأحجار ، حتى مع وجود الماء .

(١) قد جاء في الأثر الذي رواه عبدالرزاق بسند صحيح أن ابن عباس ذكر (الاستنجاء من الغائط والبول) من الكلمات التي ابتلى الله بها إبراهيم عليه السلام .
ولفظه : عن ابن عباس : في قوله تعالى : (وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات) قال : « ابتلاه الله بالطهارة : خمس في الرأس ، وخمس في الجسد ، في الرأس : السواك ، والاستنشاق ، والمضمضة ، وقص الشارب ، وفرق الرأس ، وفي الجسد خمسة : تقليم الأظفار ، وحلق العانة ، والحتان ، والاستنجاء من الغائط ، والبول ، ونشف الإبط »

أحكام الاستنجاء

حكم الاستنجاء :

إزالة أثر الخارج من السيلين ، من بول أو غائط واجب ، سواء كان ذلك بالماء أو الأحجار.

الاستنجاء بالماء :

اعلم أن الاستنجاء بالماء أفضل من الاستنجاء بالحجارة ، لأن الماء يزيل النجاسة بالكلية.

عَنْ مُعَاذَةَ عَنِ عَائِشَةَ قَالَتْ : (مُرْنَا أَرْوَا جَكْنَا أَنْ يَسْتَطِيبُوا بِالنَّمَاءِ فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُهُ)^(١)

فَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يَقُولُ : (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةٌ ، يَسْتَنْجِي بِالنَّمَاءِ)^(٢)

وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَبَرَّزَ لِحَاجَتِهِ أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فَيَغْسِلُ بِهِ)^(٣)
وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ حَائِطًا وَتَبِعَهُ غُلَامٌ مَعَهُ مِيضَاءٌ هُوَ أَصْغَرُنَا فَوَضَعَهَا عِنْدَ سِدْرَةٍ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاجَتَهُ فَخَرَجَ عَلَيْنَا وَقَدْ اسْتَنْجَى بِالنَّمَاءِ)^(٤)

(١) (صحيح) سنن الترمذي [ج ١ - ١٩] مسند أحمد بن حنبل [ج ٦ - ٢٤٨٧٠]

(٢) (صحيح) البخاري [١٥٢] مسلم [٦٤٣] الإداوة : إناء صغير من جلد ، العنزة : عصا أسفلها حديدة.

(٣) (صحيح) البخاري [٢١٧]

(٤) (صحيح) مسلم [٦٤٢] وضع البخاري عنوان باسم (باب الاستنجاء بالماء) =

الاستنجاء بالأحجار :

- عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: قَالَ لَنَا الْمُشْرِكُونَ إِنِّي أَرَى صَاحِبِكُمْ يُعَلِّمُكُمْ حَتَّى يُعَلِّمُكُمْ الْخِرَاءَةَ ، فَقَالَ : أَجَلٌ ، إِنَّهُ نَهَانَا أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِيَمِينِهِ أَوْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ وَنَهَى عَنِ الرُّوثِ وَالْعِظَامِ وَقَالَ « لَا يَسْتَنْجِيَ أَحَدَكُمْ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ »^(١)
- وفي لفظ: عَنْ سَلْمَانَ قَالَ قِيلَ لَهُ لَقَدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةَ. قَالَ أَجَلٌ .

لَقَدْ نَهَانَا ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ وَأَنْ لَا نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ وَأَنْ لَا يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ أَوْ يَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ^(٢)
وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ : يَقُولُ أَسَى النَّبِيِّ ﷺ الْغَائِطُ : (فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ)

= قال ابن حجر رحمه الله في الفتح [ج ١ - ص ٣٠٢] أراد بهذه الترجمة الرد على من كرهه وعلى من نفى وقوعه من النبي ﷺ ، وقد روى ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه أنه سئل عن الاستنجاء بال... فقال (إذا لا يزال في يدي نتن) وعن نافع أن بن عمر (كان لا يستنجي بالماء) وعن ابن الزبير قال (ما كنا نفعله) ونقل ابن التين عن مالك أنه أنكّر أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم استنجى بالماء وعن ابن حبيب من المالكية : أنه منع الاستنجاء بالماء لأنه مطعوم. وانظر الإعلام لابن الملقن [ج ١ - ص ٢١١] والأوسط لابن المنذر [ج ١]

(٢) (صحيح) مسلم [٢٦٢] (الخراءة) اسم لهيئة الحدث وأما نفس الحدث فبحذف التاء وبالماء مع فتح الخاء وكسرها (أجل) معناها نعم (الغائط) أصل الغائط المظمن من الأرض ثم صار عبارة عن الخارج المعروف من دبر الأدمي (برجيع) قال في المصباح الرجيع الروث والعدرة فعيل بمعنى فاعل لأنه يرجع عن حاله الأولي بعد أن كان طعاماً أو علفاً (محمد فؤاد عبد الباقي) (١) (صحيح) مسلم [٢٦٢]

فَوَجَدْتُ حَجْرَيْنِ وَالتَّمَسْتُ التَّالِثَ فَلَمْ أَحِدْهُ فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا فَأَخَذَ
الْحَجْرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ وَقَالَ هَذَا رِكْسٌ^(١)

- وَعَنْ سَلْمَانَ قَالَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ إِنَّ صَاحِبِكُمْ لَيَعْلَمُكُمْ حَتَّى الْخِرَاءَةِ. قَالَ أَجَلُ
نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ أَوْ نَسْتَنْجِيَ بِأَيْمَانِنَا أَوْ نَكْتَفِي بِأَقْلٍ مِنْ
ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ.^(٢)

- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِنْ مَا أَنَا لَكُمْ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ أَعْلَمُكُمْ
فَإِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقَبِيلَةَ وَلَا يَسْتَنْجِي بِهَا وَلَا يَسْتَنْجِي
بِيَمِينِهِ ».

وَكَانَ يَأْمُرُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ وَيَنْهَى عَنِ الرُّوثِ وَالرَّمَّةِ.^(٣)

قال الخطابي رحمه الله^(٤): في قوله ﷺ : (وَأَنْ لَا يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ
أَحْجَارٍ) بيان أن الاستنجاء بالأحجار أحد الطهرين ، وأنه إذا لم يستعمل الماء لم
يكن بُد من الحجارة ، أو ما يقوم مقامها ، وهو قول سفيان الثوري ومالك
والشافعي وأحمد ، وإسحاق وأبي ثور .

اشتراط العدد في الأحجار أو ثلاث مسحات :

يشترط في الأحجار المستخدمة في الاستجمار أن تكون ثلاثة أحجار كما ورد
في الأحاديث السابقة . ويضاف عليها :

(١) (صحيح) البخاري [١٥٥]

(٢) (صحيح) سنن النسائي [ج ١ - ٤١]

(٣) (حسن) أبو داود [ج ١ - ٨] (الرمة) العظم البالي (الروث) رجيع ذى الحافر. وسيأتي بيانه

(٤) معالم السنن للخطابي [ج ١ - ص ١٢] وانظر الأوسط لابن المنذر [ج ١]

عَنْ جَابِرٍ - رضي الله عنه - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (إِذَا اسْتَجْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجْمِرْ ثَلَاثًا)^(١) الاستجمار : الاستنجاء

قال الخطابي رحمه الله^(٢) : في قوله ﷺ (وَأَنْ لَا يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ) البيان الواضح أن الاختصار على أقل من ثلاثة أحجار لا يجوز ، وإن وقع الإنقاء بما دونها.

ولو كان القصد الإنقاء حسب لم يكن لاشتراط عدد الثلاث معنى ، ولا في ترك الاختصار على ما دونها فائدة ، إذ كان معلوماً أن الإنقاء قد يقع بالمسحة الواحدة ، وبالمسحتين ، فلما اشترط العدد لفظاً ، وكان الإنقاء من معقول الخبر ضمناً دل على أنه إيجاب للأمرين معاً.

ثم قال : وليس هذا كالماء إذا أنقى كفى لأن الماء يزيل العين والأثر فحل محل الحس والعيان ، ولم يحتج فيه إلى استظهار بالعدد والحجر لا يزيل الأثر ، وإنما يفيد الطهارة من طريق الاجتهاد فصار العدد من شرطه استظهاراً كالعدة بالأقراء لما كانت دلالتها من جهة الظهور والغلبة على سبيل الاجتهاد شرط فيها العدد ، وإن كانت براءة الرجم قد تكون بالقرء الواحد . ألا ترى أن الأمة تستبرأ بجيضة واحدة فتكفي.

فأما وضع الحمل الذي دلالة من باب اليقين والإحاطة فإنه لم يحتج فيه إلى شيء من العدد فكذلك الماء والحجارة في معانيها.

(١) (صحيح) مسند أحمد [١٥٣٣١]

(٢) معالم السنن للخطابي [ج ١ - ص ١٢]

قال أبو بكر بن المنذر رحمه الله^(١) : دلت الأخبار الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم على (أن ثلاثة أحجار تجزي من الاستنجاء) ، وبذلك قال كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، إذا أنقى ، ودل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الاستنجاء (لا يجزي بأقل من ثلاثة أحجار)

وقال أيضا رحمه الله : فقوله « لا يكفي أحدكم دون ثلاثة أحجار » يدل على إغفال من زعم أن المعنى منه إزالة النجاسة ، وأن أقل من ثلاثة أحجار تجزي إذا نقي ، ويلزم قائل هذا القول طرح الاستنجاء إذا لم يكن للغائط أثر ، وذلك موجود في بعض الناس ، وحديث ابن مسعود مع حديث سلمان يدل أن أقل من ثلاثة أحجار لا تجزي.

وذهب بعض أهل العلم إلى القول بالاكْتِفَاء بمسحة واحدة : واحتجوا بقوله ﷺ من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قَالَ (مَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ)^(٢)

قال ابن المنذر رحمه الله^(٣) : فإن قال قائل : فإن اسم الوتر يقع على واحد ، ففي حديث سلمان حيث قال : « لا يكفي أحدكم دون ثلاثة أحجار » دليل على أنه أراد بقوله : « من استجمر فليوتر ثلاثة أحجار » وفي حديث جابر ، وقد ذكرناه في هذا الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استجمر أحدكم فليستجمر ثلاثا » دليل على ذلك ، وأخبار رسول الله ﷺ يفسر بعضها بعضا ،

(١) الأوسط لابن المنذر [ج ١]

(٢) (صحيح) البخاري [١٦٠] مسلم [٢٣٧]

(٣) الأوسط لابن المنذر [ج ١]

ويدل بعضها على معنى بعض ، وهذا على مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق .
قال الماوردي رحمه الله^(١) : وإن استوفى ثلاثاً ولم ينق ، استعمل رابعاً وخامساً ،
حتى ينقي فلا يبقى إلا أثراً لا صقاً لا يخرج إلا الماء فيعفى عنه .

واحتجوا بحديث : عبد الله بن مسعود : يَقُولُ أُمِّي النَّبِيُّ ﷺ الْغَائِطُ : (فَأَمَرَنِي
أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ) فَوَجَدْتُ حَجْرَيْنِ وَالتَّمَسْتُ الثَّلَاثَ فَلَمْ أَجِدْهُ فَأَخَذْتُ
رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا فَأَخَذَ الْحَجْرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ وَقَالَ هَذَا رِكَسٌ^(٢)

قال ابن حجر رحمه الله^(٣) : استدل به الطحاوي على عدم اشتراط الثلاثة ، قال
: لأنه لو كان مشروطاً لطلب ثالثاً كذا قال .

وغفل رحمه الله عما أخرجه أحمد في مسنده من طريق معمر عن أبي إسحاق
عن علقمة عن ابن مسعود في هذا الحديث : فإن فيه فألقى الروثة وقال :
﴿إنها ركس ، اثنتي بحجر﴾ ورجاله ثقات أثبات ، وقد تابع عليه معمر أبو
شعبة الواسطي وهو ضعيف أخرجه الدارقطني ، وتابعهما عمار بن رزيق أحد
الثقات عن أبي إسحاق ، وقد قيل : أن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة ، لكن
أثبت سماعه لهذا الحديث منه الكرابيسي ، وعلى تقدير أن يكون أرسله عنه
فالمرسل حجة عند المخالفين وعندنا أيضاً إذا اعتضد .

واستدلال الطحاوي فيه نظر بعد ذلك : لاحتمال أن يكون اكتفى بالأمر الأول
في طلب الثلاثة فلم يجدد الأمر بطلب الثالث .

(١) الحاوي الكبير للماوردي [ج ١ - ص ١٧١] ط العلمية

(٢) (صحيح) البخاري [١٥٥]

(٣) فتح الباراري [ج ١ - ص ٣٠٩]

أو اكتفى بطرف أحدهما عن الثالث ، لأن المقصود بالثلاثة أن يمسح بها ثلاث مسحات ، وذلك حاصل ولو بواحد والدليل على صحته أنه لو مسح بطرف واحد ورماه ثم جاء شخص آخر فمسح بطرفه الآخر لاجزأهما بلا خلاف . وقال أبو الحسن بن القصار المالكي : روى أنه أتاه بثالث لكن لا يصح ولو صح فالاستدلال به لمن لا يشترط الثلاثة قائم لأنه اقتصر في الموضعين على ثلاثة فحصل لكل منهما أقل من ثلاثة انتهى .

وفيه نظر أيضا : لأن الزيادة ثابتة كما قدمناه وكأنه إنما وقف على الطريق التي عند الدار قطني فقط ثم يحتمل أن يكون لم يخرج منه شيء إلا من سبيل واحد ، وعلى تقدير أن يكون خرج منهما فيحتمل أن يكون اكتفى للقبيل بالمسح في الأرض وللدبر بالثلاثة أو مسح من كل منهما بطرفين .

وأما استدلالهم على عدم الاشتراط للعدد بالقياس على مسح الرأس ففاسد الاعتبار ؛ لأنه في مقابلة النص الصريح ؛ كما قدمناه من حديث أبي هريرة وسلمان .

شروط صحة استخدام الأحجار في الاستنجااء :

ذكر هذه الشروط تقي الدين الحصني رحمه الله في الكفاية^(١) :

- أن يكون الحجر طاهرا
- أن يكون ما يستنجي به قالعا للنجاسة ، منشفا فلا يجزيء الزجاج ولا القصب ، ولا التراب المتناثر ويجوز الصلب .

- أن لا يكون محترماً ، فلا يجوز الاستنجاء بمطعموم كالخبز .
- أن لا يتعدى الغائط المخرج (لم يذكره في الكفاية)

قال الماوردي رحمه الله^(١): إذا تعدى الغائط المخرج إلى ظاهر الإلية وأصول الفخذين ، فلا يجزيء فيه إلا الماء ، ولا يجوز له استعمال الأحجار فيه لأن الأحجار رخصة في الاستنجاء وهذه نجاسة ظاهرة خرجت عن حكم الاستنجاء فلو أراد أن يستعمل الأحجار فيما بطن ، والماء فيما ظهر ، فقد كان بعض أصحابنا يجوز له ذلك اعتباراً بمحل كل واحد منهما لو انفصل وهذا خطأ. والذي عليه جمهور أصحابنا أنه لا يجزيه ذلك لأن النجاسة المتصلة حكمها واحد ، فلما لم يجز الأحجار في بعضها وهو الظاهر ، لم يجز في البعض وهو الباطن ، ويلزمه أن يستعمل الماء الفخذين. انتهى

قلت : ونفس الحكم السابق في وجوب استخدام الأحجار ، ما لو انتشرت حول المخرج على باطن الإلية دون ظاهرها.

الاستنجاء بغير الحجارة

قال أبو بكر ابن المنذر رحمه الله^(٢): لا تحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً من الأخبار أنه أمر بالاستنجاء بغير حجارة ، ومن استنجى بالحجارة كما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أتى بما عليه ، وإن استنجى بغير الحجارة ، فالذين تحفظ عن جماعة من أهل العلم أنهم قالوا :

(١) الحاوي للماوردي [ج١-ص ١٧٠]

(٢) الأوسط لابن المنذر [ج١]

ذلك جائز ، والاستنجا بالحجارة أحوط .

كان عطاء يقول : إني لأستنجي بالإذخر ، وقال طاوس : ثلاثة أحجار أو ثلاثة حثيات من تراب أو ثلاثة أعواد ، ويميزي كل ذلك عند الشافعي ، وكذلك إن كانت آجرات أو مقابس أو خزف ، وهذا على مذهب إسحاق ، وأبي ثور ، وأجاز مالك الاستنجا بالمدر .

قال أبو بكر ابن المنذر : وأرجو أن يمزي ما قالوا ، وليس في النفس شيء إذا استنجا بالأحجار وأنقى ، فإن استنجا بثلاثة أحجار ، ولم ينق زاد حتى ينقى ، وكان الشافعي يقول : لا يمزيه إلا أن يأتي من الامتساح بما يعلم أنه لم يبق أثرا قائما ، فأما أثر لاصق لا يخرج إلا الماء فليس عليه إنقاؤه ؛ لأنه لو جهد لم ينقه بغير ماء .

قال أبو بكر ابن المنذر : وكذلك نقول .

قال الخطابي رحمه الله^(١) : وفي قوله (يامرنا بثلاثة أحجار ، وينهي عن الروث والرمة) دليل على أن أعيان الحجارة غير مخصصة بهذا المعنى دون غيرها من الأشياء التي تعمل عمل الحجارة ، وذلك أنه لما أمر بالأحجار ، ثم استثنى الروث والرمة فخصهما بالنهي دل على أن ما عدا الروث والرمة قد دخل في الإباحة ، وأن الاستنجا به جائز ، ولو كانت الحجارة مخصصة بذلك ، وكان كل ما عداها بخلاف ذلك ، لم يكن لنهيه عن الروث والرمة وتخصيصها بالذكر معنى ، وإنما جرى ذكر الحجارة ، وسبق اللفظ إليها لأنها كانت أكثر الأشياء التي يستنجا بها وجودا وأقربها متناولاً .

(١) معالم السنن للخطابي [ج ١ - ص ١٤]

الاستنجاء من البول بالأحجار

وقال ابن المنذر رحمه الله^(١) : يستنجي من البول بالأحجار كما يستنجي من الغائط ، روينا عن عمر بن الخطاب أنه بال ، ثم أخذ حجرا فمسح به ذكره ، وقد ذكرناه فيما مضى ، ومن رأى أن الاستنجاء من البول يجزي مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وكل من لقيناه من أهل العلم .

قال الإمام الشافعي رحمه الله^(٢) : (والاستنجاء من البول ، كالاستنجاء من

الخلاء) قال الماوردي: وهذا صحيح لقوله ﷺ كما في حديث سلمان

(لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ)^(٣)

فكان ذلك عائدا على ما تقدم ذكره من الغائط والبول فصار حكمهما واحد ، ولأن البول مساوٍ للخلاء في تنجيس السبيل ، فوجب أن يساويه في الاستنجاء.

جواز الاستنجاء بحجر واحد له ثلاثة أحرف

قال الماوردي رحمه الله^(٤) : الحجر الذي له ثلاثة أحرف يقوم كل حرف منها مقام حجر ، فيصير كالمستنجي بثلاثة أحجار فيجزيه .

وذهب بعض العلماء إلى أنه لا يجزيه إلا ثلاثة أحجار ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (وليستنج بثلاثة أحجار) وهذا خطأ .

(١) الأوسط [ج ١]

(٢) مختصر المزني مع شرحه الحاوي الكبير [ج ١ - ص ١٦٣]

(٣) (صحيح) مسلم [٢٦٢]

(٤) الحاوي [ج ١ - ص ١٧٣]

لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لا يكتفي أحدكم بدون ثلاث مسحات)^(١) ، فكان المعتبر أعداد المسح لا أعداد الحجر ، ولأنه لو كسر الحجر ثلاث قطع واستعملها يجزيه فكذا يجزيه وإن كان مجتمعاً لأنه ليس لانفصالها معنى يؤثر يزيد في التطهير .

قال الخطابي رحمه الله^(٢) : وقد أجاز الشافعي ثلاث امتسحات بحروف الحجر الواحد ، وأقامها مقام ثلاثة أحجار . ومذهبه في تأويل الخبر أن معنى الحجر أوفى من اسمه ، وكل كلام كان معناه أوسع من اسمه ، فالحكم للمعنى ، وكأنه قال : الحجر وحروفه وجوانبه ، والاستنجاء غير واقع بكل الحجر ، لكن ببعضه ، فأبعض الحجر الواحد ، كأبعض الأحجار .

قال ابن قدامة^(٣) : والحجر الكبير الذي له ثلاث شعب يقوم مقام ثلاثة أحجار .
الجمع بين الأحجار والماء في الاستنجاء

قال ابن الملقن رحمه الله^(٤) : ومذهب جمهور السلف والخلف والذي أجمع عليه أئمة الفتوى من أهل الأمصار : أن الأفضل أن يجمع بين الماء والحجر ، فيقدم

(١) (حسن بمجموع طرقه) مسند أحمد [ج ٣ - ١٤٦٤٨] من حديث جابر ، وبه ابن طيبة ، وهو ضعيف من قبل حفظه . ولفظه : (إذا تغوط أحدكم فليمسح ثلاث مرات) وله شاهد عند الطبراني في المعجم الكبير [ج ٤ - ٤٠٥٥] من حديث أبي أيوب ، وبه أبو شعيب الحضرمي : مجهول الحال . وله شاهد أيضا عند الطبراني من حديث السائب وللطبراني عن السائب طريقان أحدهما في الكبير ، والآخر في الأوسط ، وكلاهما به ضعف ، ولكن يمكنه جبر ضعف الطرق السابقة .

(٢) معالم السنن للخطابي [ج ١ - ص ١٢ - ١٣]

(٣) المغني لابن قدامة [ج ١ - ص ٢٠١]

(٤) الإعلام لابن الملقن [ج ١ - ص ٢١٢]

الحجر أولاً ثم يستعمل الماء ، فتخف النجاسة ، ويقل مباشرتها بيده ، ويكون أبلغ في النظافة فإن أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل لكونه يزيل عين النجاسة ، وأثرها ، والحجر يزيل العين دون الأثر لكنه معفو عنه في حق نفسه ، وتصح الصلاة معه كسائر النجاسات .

قال ابن المنذر رحمه الله^(١) : الاستنجاء بالأحجار جائز ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم سنه ، والاستنجاء بالماء مستحب ؛ لأن النبي ﷺ استنجى بالماء ، ولو جمعها فاعل فبدأ بالحجارة ، ثم أتبعه الماء كان حسناً ، وأي ذلك فعل يجزيه . قال ابن عابدين رحمه الله^(٢) : ثم اعلم أن الجمع بين الماء والحجر أفضل ، ويليه الاقتصار على الماء ، ويليه الاقتصار على الحجر ، وتحصل السنة بالكل ، وإن تفاوتت الفضل .

جواز الاستنجاء بالأحجار ولو وُجدت المياه .

اعلم أنه يجوز للمسلم أن يستخدم الأحجار حتى ولو كانت المياه موجودة معه . قال الماوردي رحمه الله^(٣) : لا فرق في استعمال الأحجار بين الحضر والسفر مع وجود الماء وعدمه .

ما لا يجوز الاستنجاء به .

لا يجوز الاستنجاء بالعظام ، سواء كان عظم من حيوان مذبوح ذبحاً شرعياً ، أو من حيوان ميت لعموم النهي عن العظام ، (أو الرجيع أو الروث) فلا يجوز

(١) الأوسط لابن المنذر [ج ١]

(٢) حاشية رد المحتار [ج ١ - ص ٣٦٦]

(٣) الحاوي الكبير [ج ١ - ص ١٦١] وانظر المغني لابن قدامة [ج ١ - ص ١٩٣] ط الحديث

الاستنجاء بروث أي حيوان مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم^(١) ، وكذلك عذرة الإنسان لنجاسة هذه كله.

ويضاف على هذا : الأحجار التي سبق استخدامها في الاستنجاء ، فهي قد تنجست ، لهذا لا يجوز استخدامها ، إلا بعد غسلها بماء طاهر ، وجفافها.

ففي الأحاديث الصحيحة السابقة جاء : (وَنَهَى عَنِ الرُّوثِ وَالْعِظَامِ) وفي لفظ : (وَيَنْهَى عَنِ الرُّوثِ وَالرَّمَّةِ) وفي آخر نهى أن (يَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعِ أَوْ عَظْمٍ)

أما (الروث) : فروث الدواب ، وأما (الرمة) فإنها العظام البالية ، والرميم مثل الرمة ، فأما (الرجيع) فقد يكون الروث والعذرة جميعا ، وإنما سمي رجيعا ؛ لأنه رجع عن حالته الأولى بعد أن كان طعاما ، أو علفا إلى غير ذلك.

قال ابن المنذر رحمه الله^(٢) : فلا يجوز الاستنجاء بشيء مما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه ، ولا بما قد استنجي به مرة إلا أن يطهر بالماء ، ويرجع إلى حالة الطهارة.

وقال الإمام الشافعي رحمه الله^(٣) : ولا يمسح بمجرٍ قد مسح به مرة ، إلا أن يكون قد طهره بالماء.

(١) فكما في حديث ابن مسعود السابق لما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم ، ألقاها ، وقال (إنها ركن) أي نجسة ، وقد جاء عند ابن خزيمة والطبراني أنها (روثة حمار) ولكنها زيادة لا تصح فالإسناد عندهما ضعيف ، لأن به : زياد بن الحسن بن فرات ، قال أبو حاتم : منكر الحديث ، وقال الدارقطني : لا بأس به ، ولا يمنج بمحدثه.

(٢) الأوسط لابن المنذر [ج ١]

(٣) مختصر المزني مع الحاوي الكبير [ج ١-ص ١٦٢]

قال الخطابي رحمه الله^(١) : وأما نهيه عن الاستنجاء بالعظم فقد دخل فيه كل عظم من ميتة أو ذكي ، لأن الكلام على إطلاقه وعمومه .

وقد قيل : إن المعنى في ذلك أن العظم زلج ، لا يكاد يتماسك ، فيقلع النجاسة وينشف البلة. وقيل أن العظم لا يكاد يعرى من بقية دسم قد علق به ، وقد حرم الاستنجاء بالمطعم والرجيع والعذرة ، ويسمى رجيعا لرجوعه عن حالة الطهارة إلى الاستحالة والنجاسة.

قلتُ : ربما كان النهي عن الاستنجاء بالعظم والرجيع لما جاء في حديث عبد الله ابن مسعود لما فقدوا النبي ﷺ قَالَ : فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَدْنَاكَ فَطَلَبْنَاكَ فَلَمْ نَجِدْكَ فَبِتْنَا بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ .

فَقَالَ « أَتَانِي دَاعِي الْجِنِّ فَذَهَبْتُ مَعَهُ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ » . قَالَ : فَأُطْلِقَ بِنَا ، فَأَرَانَا أَكَارَهُمْ وَأَكَارَ نِيرَانِهِمْ .

وَسَأَلُوهُ الزَّادَ فَقَالَ « تَكُمُ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْ فَرَ مَا يَكُونُ لَحْمًا وَكُلُّ بَعْرَةٍ عَلَفَ لِدَوَابِّكُمْ » .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « فَلَا تَسْتَنْجُوا بِهِمَا فَإِنَّهُمَا طَعَامُ إِخْوَانِكُمْ »^(٢)

قال ابن قدامة رحمه الله^(٣) : ولا يجوز الاستنجاء بما له حرمة كشيء كتب فيه فقه أو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فيه من هتك الشريعة

(١) معالم السنن للخطابي [ج ١ - ص ١٣]

(٢) (صحيح) مسلم [٤٥٠]

(٣) المغني لابن قدامة [ج ١ - ص ٢٠١]

والاستخفاف بجرمتها فهو في الحرمة أعظم من الروث والرمة ولا يجوز بمتصل
بحيوان كيده وعقبه وذنب بهيمة وصوفها المتصل بها .

قال بعض أصحابنا : يجمع المستجمر به ست خصال : أن يكون طاهرا ، جامدا
، منقيا ، غير مطعوم ، ولا حرمة له ، ولا متصل بحيوان .

وذكر أبو العباس القرطبي رحمه الله^(١) : (الحمم) الفحم ، في جملة ما لا يصح
الاستنجاء به ، وهذا لأنه لا صلابة لأكثره ، فيفتت عند الاستنجاء ، ويلوث
الجسد ، ويسخمه (يسوده) والدين مبني على النظافة .

هل يستنجي من الريح ؟

قال الماوردي رحمه الله^(٢) : الخارج من السيلين منه ما لا يجب من الاستنجاء ،
وهو الصوت والريح ؛ لأن الاستنجاء موضوع لإزالة النجس ، والصوت
والريح لا ينجس ما لاقاه ، فلم يجب الاستنجاء منه ، كما أنه لم ينجس الثوب
فلم يجب غسله منه .

وقال تقي الدين الحصني رحمه الله^(٣) : لا يجب الاستنجاء من الريح ، بل قال
الأصحاب : لا يستحب .

بل قال الجرجاني : إنه مكروه .

قال الشيخ نصر : بدعة وبإثم به .

(١) المفهم للقرطبي [ج ١ - ص ٣٨١]

(٢) الحاوي للماوردي [ج ١ - ص ١٦٠]

(٣) كفاية الأخيار [ج ١ - ص ٥٧]

قال النووي في شرح المهذب : أما قوله بدعة فصحيح ، وأما الإثم فلا ، إلا أن يعتقد وجوبه مع علمه بعدمه .

وقال ابن الرفعة : إذا كان المحل رطبا ينبغي أن يجيء في وجوب الاستنجاء منه خلاف بناءً على نجاسة دخان النجاسة ، كما قيل بمثله في تنجس الثوب الذي يصيبه وهو رطب .

ثم قال : وقد يُجاب بأنه لا يزيد على الباقي على المحل بعد الاستجمار .

قال ابن قدامة رحمه الله^(١) : وليس على من نام أو خرجت منه ريح استنجاء ، ولا نعلم في هذا خلافاً .

قال أبو عبدالله (أحمد بن حنبل) : ليس من الريح استنجاء في كتاب الله ، ولا سنة رسوله ﷺ .

وقال ابن عابدين رحمه الله^(٢) :

فلا يسن الاستنجاء من ريح ، لأن عينها طاهرة ، وإنما نقضت لانبعاثها عن موضع النجاسة ، ولأن بخروج الريح لا يكون على السبيل شيء فلا يسن منه الاستنجاء ، بل هو بدعة .

حكم استقبال القبلة واستدبارها حال قضاء الحاجة

المعلماء في هذه المسألة أربعة مذاهب^(٣) :

(١) المغني لابن قدامة [ج ١ - ص ١٩٠]

(٢) حاشية رد المحتار [ج ١ - ص ٣٦٢] ط دار الفكر .

(٣) انظر الحاوي للماوردي [ج ١ - ص ١٥١] والإعلام لابن الملتن [ج ١ - ص ١٩٥]

المذهب الأول: المنع المطلق من استقبال أو استدبار القبلة في البنيان أو الصحراء. وهذا قول أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه. وأبي حنيفة^(١) ومجاهد وإبراهيم النخعي والثوري وأبي ثور واحمد في رواية .

وهؤلاء حملوا النهي عن استقبال القبلة على عمومه ، كما في قوله ﷺ :

عَنْ أَبِي أَيُوبَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا بِيَوْمٍ وَلَا غَائِطٍ وَلَكِنْ شَرْقُوا أَوْ غَرَّبُوا » قَالَ أَبُو أَيُوبَ فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَا حِيضَ قَدْ بُنِيَتْ قِبَلَ الْقِبْلَةِ فَتَنَحَّرَفْنَا عَنْهَا وَتَسْتَغْفِرُ اللَّهُ.^(٢)

وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : (إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْخَلَاءِ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا)^(٣)

قال الماوردي رحمه الله^(٤) : فأما الجواب لمن ذهب إلى عموم تحريمه بحديث أبي هريرة فهو أن : حديث أبي هريرة دال على تحريمه في الصحاري دون البنيان ، لأنه قال : (فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط)^(٥) والذهاب إنما يطلق على التوجه إلى

(١) كما في الدر المختار مع حاشيته رد المحتار [ج١-ص٣٦٩]

(٢) (صحيح) البخاري [١٤٤، ٣٩٤] مسلم [٢٦٤] قوله (لكن شرقوا أو غربوا) قال ابن الملقن رحمه الله في الإعلام [ج١- ص ١٩٥] هذا الخطاب لأهل المدينة ، ومن في معناهم كأهل الشام واليمن وغيرهم عن قبلتهم على هذا سمت ، فأما من كانت قبلته من جهة المشرق أو المغرب فإنه يتيامن أو يتشام .

(٣) (حسن) سنن النسائي [ج١-٤١]

(٤) الحاوي للماوردي [ج١- ص١٥٤]

(٥) حديث أبي هريرة بهذا اللفظ عند ابن حبان بسند حسن [١٤٤٠] والغائط والخلاء : المراد منهما واحد ، وهو التوجه إلى الصحاري دون المنازل كما ذكر الماوردي رحمه الله .

الصحاري ، دون المنازل فيقال دخل ولأنه قال (الغائط) وذلك يكون في الصحاري دون المنازل : لأنه الموضع المستقل بين عالين .

وأما حديث أبي أيوب فإن كان الاستدلال بمنته فهو وإن كان مطلقا يقتضي العموم ، فمحمول على ما ورد في غيره من التخصيص ، وإن كان الاستدلال بفعل أبي أيوب فذلك اجتهاد منه فلم يلزم.

المذهب الثاني : أن الاستقبال والاستدبار جائزان مطلقا في الصحراء أو البنيان ، وهذا قول : عروة بن الزبير وربيعة شيخ مالك ، وداود الظاهري .

ورأى هؤلاء حديث أبي أيوب السابق منسوخا ، وزعموا أن ناسخه حديث مجاهد عن جابر رضي الله عنه قال : (نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا)^(١)

قال ابن الملقن^(٢) : واستدلواهم بالنسخ ضعيف ، لأنه لا يصار إليه إلا بعد تعذر الجمع ، وهو ممكن كما سيأتي إن شاء الله.

المذهب الثالث : أنه لا يجوز الاستقبال فيهما ، ويجوز الاستدبار فيهما ، وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة.

عَنْ سَلْمَانَ قَالَ قِيلَ لَهُ لَقَدْ عَلِمَكُمْ نَيْبَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةَ. قَالَ أَجَلٌ لَقَدْ نَهَانَا ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِعَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ^(٣)

(١) (حسن) سنن أبي داود [ج ١-١٣] سنن الترمذي [ج ١-٩]

(٢) الإعلام لابن الملقن [ج ١- ص ١٩٥]

(٣) (صحيح) مسلم [٢٦٢]

وجه الاستدلال : أنه نص في الحديث على الاستقبال ، فعلم بإباحة الاستدبار .
قال ابن الملقن رحمه الله : هذا مذهب ضعيف جدا ، ويكفي الرد عليه حديث
أبي أيوب السابق .

وقال الماوردي رحمه الله : وإن كان نص الحديث على الاستقبال فصحيح ،
لكن أراد بالفرجين معاً قبلاً ، ودُبراً .
المذهب الرابع : وهو قول الجمهور وبه قال : مالك والشافعي وإسحاق ،
وأحمد في إحدى الروايتين .

أنه مجرم الاستقبال في الصحراء دون البنيان ، وهو مروى عن العباس وابن
عمر .

ورأى هؤلاء الجمع بين الأحاديث ، وأنه لا يصار إلى النسخ إلا بالتصريح به أو
بمعرفة تاريخه ، وأن الجمع أولى من إلغاء بعض الأحاديث .

فجمعوا بين أحاديث النهي عن استقبال واستدبار القبلة العامة ، كحديث « إِذَا
أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا بِيُولٍ وَلَا غَائِطٍ »^(١)

بما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قَالَ : (ارْتَقَيْتُ فَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ حَفْصَةَ لِبَعْضِ حَاجَتِي

فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ)^(٢)

وبما رواه مروان الأصغر قَالَ : رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، ثُمَّ
جَلَسَ يَبُولُ إِلَيْهَا فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلَيْسَ قَدْ نُهِيَ عَنِ هَذَا ؟ قَالَ :

(١) (صحيح) سبق تخريجه .

(٢) (صحيح) البخاري [١٤٥] مسلم [٢٦٦]

(بَلَى ، إِنَّمَا تُؤْنَى عَنْ ذَلِكَ فِي الْفَضَاءِ ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتُرُكَ فَلَا بَأْسَ)^(١)

قال ابن الملحق^(٢): ولما في المنع في البنيان من المشقة والتكلف لترك القبلة بخلاف الصحراء.

جملة من الآداب يستحب مراعاتها عند قضاء الحاجة

نذكرها مختصرة من الحاوي للماوردي رحمه الله [ج ١ - ص ١٥٥ ، وما بعدها] قال الماوردي رحمه الله : واعلم أن للاستنجاء في الصحاري بعد تحريم استقبال القبلة واستدبارها آداباً مستحبة وردت السنة بها وعمل السلف عليها ، وهي ستة عشر أدباً تنقسم قسمين ، فقسم منها يختص بمكان الاستنجاء ، وهو ثمانية آداب ، وقسم منها يختص بالمستنجي في نفسه ، وهي ثمانية .
فأما الثمانية التي تختص بمكان الاستنجاء .

أحدها : الإبعاد عن أبصار الناس من آداب الاستنجاء لما فيه من الصيانة وإكمال العشرة.

عَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ (كَانَ إِذَا ذَهَبَ الْمَذْهَبَ أَبْعَدَ)^(٣)
عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ (كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبِرَّازَ انْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ)^(٤)

(١) (صحيح) سنن أبي داود [ج ١ - ١١]

(٢) الإعلام [ج ١ - ص ١٩٥]

(٣) (حسن) سنن أبي داود [١] الترمذي [٢٠] النسائي [١٧] المذهب : الخلاء

(٤) (حسن) سنن أبي داود [٢] البراز : الفضاء الواسع من الأرض والمراد به قضاء الحاجة

والثاني : أن يستر بستره لأن لا يراه مار فقد روى أبو سعيد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَتِرْ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيبًا مِنْ زَمَلٍ فَلْيَسْتَدْبِرْهُ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ فَمَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ)^(١)

قلت : وإن كان الحديث ضعيفاً ، إلا أنه أدب يستحب للمسلم مراعاته .

والثالث : أن يتوقى مهاب الرياح من آداب الاستنجااء لأن لا يردد الريح عليه النجاسة ، وقد روى الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ لِلْغَائِطِ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الرِّيحَ)^(٢)

والرابع : أن يرثد لبوئه أرضاً لينة حتى لا يرتفع لبوئه ريشش يؤذيه فقد روى أبو موسى الأشعري قال : كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَأَرَادَ أَنْ يَبُولَ : فَأَتَى دِمًّا فِي أَصْلِ حِدَارٍ فَبَالَ ثُمَّ قَالَ : (إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَبُولَ فَلْيُرْتَدِّدْ لِبَوْلِهِ)^(٣)

قلت يعني عنه حديث : حذيفة قال : كنت مع النبي ﷺ (فانتهى إلى سباطة قوم فبال قائماً)^(٤)

السباطة : هي ملقى القمامة والتراب ونحوهما تكون بفناء الدور مرفقا لأهلها

(١) (ضعيف) سنن أبي داود [٣٥] أحمد [٨٨٢٥]

(٢) (ضعيف) شرح معاني الآثار [ج٤ - ٦١٠٤]

(٣) (ضعيف) سنن أبي داود

(٤) (صحيح) مسلم [٢٧٣]

قال الخطابي : ويكون ذلك في الغالب سهلا مثلا يخذ فيه البول ولا يرتد على البائل (محمد فؤاد عبد الباقي)

وَالْخَامِسُ : أَنْ يَتَوَقَّى الْبَوْلَ فِي ثُقْبٍ أَوْ سِرْبٍ ، لِئَلَّا يَخْرُجَ عَلَيْهِ مِنْ حَشْرَاتِ الْأَرْضِ مَا يُؤْذِيهِ أَوْ لِئَلَّا يُؤْذِيَ حَيَوَانًا فِيهِ .

وَقَدْ رَوَى قَتَادَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْجِسٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَنْ يُبَالَ فِي الْجُحْرِ)^(١)

فَقِيلَ لِقَتَادَةَ : وَبِمَ يُكْرَهُ ذَلِكَ فَقَالَ : إِنَّهُ مَسَاكِنُ النِّجَنِ .

وَالسَّادِسُ : أَنْ يَتَوَقَّى فِي الْجَوَادِ ، وَقَوَارِعِ الطَّرِيقِ وَالْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجْلِسُ فِيهَا النَّاسُ أَوْ يَنْزِلُهَا السَّيَّارَةُ لِئَلَّا يَتَأَذُوا بِهَا . فَقَدْ رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْحِمَيْرِيُّ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (اتَّقُوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَةَ ، الْبِرَازَ فِي الْمَوَارِدِ وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ وَالظَّلَّ)^(٢) وَالْمَوَارِدُ : هِيَ الطَّرِيقُ إِلَى الْمَاءِ .

وَالسَّابِعُ : أَنْ يَتَوَقَّى الْقُبُورَ أَنْ يُحْدِثَ عَلَيْهَا أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا صِيَانَةً لَهَا وَحِفَاطًا لِحُرْمَةِ أَهْلِهَا .

فَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (سَنْ

جَلَسَ عَلَى قَبْرِ بَيُولَ عَلَيْهِ أَوْ يَتَغَوَّطُ عَلَيْهِ فَكَأَنَّمَا جَلَسَ عَلَى جَمْرَةٍ)^(٣)

وَالثَّامِنُ : أَلَّا يَتَغَوَّطَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ الْمُثْمِرَةِ وَلَا يَبُولَ فِي الْمَاءِ ، لِأَنَّهُ يُفْسِدُ بِهِدَا مَا كُوِلَا ، وَبِهَذَا طَهُورًا وَمَشْرُوبًا .

(١) (حسن) سنن أبي داود [٢٩]

(٢) (حسن) سنن أبي داود [٢٦]

(٣) (ضعيف) شرح معاني الآثار للطحاوي [٢٧١٧]

فَهَذِهِ ثَمَانِيَةٌ آدَابٍ تُخْتَصُّ بِمَكَانِ الْمُسْتَنْجِي .

وَأَمَّا الثَّمَانِيَةُ الَّتِي تُخْتَصُّ بِهِ فِي نَفْسِهِ :

أَحَدُهَا : أَلَا يَكْشِفُ ثَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُو مِنَ الْأَرْضِ لِأَنَّهُ اسْتَرَّ لَهُ وَأَصُونٌ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى فَإِنَّهُ أَنْجَحَ لَهُ .

وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَغْضُ طَرْفَهُ وَيَبْصُرَهُ ، وَلَا يَكَلِّمَ أَحَدًا .

وَالرَّابِعُ : أَلَا يَمَسُّ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ ، لِأَنَّ يَمِينَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

كَانَتْ لِمَا عَلَاهُ وَيُسْرَاهُ لِمَا سَفَلَ ، وَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (تَهَى أَنْ يَمَسَّ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ)^(١)

وَالخَامِسَةُ : أَنْ يَقُولَ عِنْدَ جُلُوسِهِ مَا رَوَاهُ النَّضْرُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (إِنَّ هَذِهِ الْحُشُوشَ مُحْتَضِرَةٌ فَإِذَا أَتَى

أَحَدَكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَقُلْ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبُثِ وَالْخُبَائِثِ)^(٢)

وَالسَّادِسُ : إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ خَائِمٌ عَلَيْهِ اسْمُ اللَّهِ خَلَعَهُ قَبْلَ دُخُولِهِ أَوْ جُلُوسِهِ

كَذَلِكَ لَوْ مَعَهُ شَيْءٌ فِي قُرْآنٍ أَوْ حَدِيثٍ فَالْأَوْلَى أَنْ يَتْرَكَهُ بِالْخَارِجِ .

وَالسَّابِعُ : أَنْ يَبْشُرَ ذِكْرَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ مَقَامِهِ لِتَخْرُجَ بَقَايَا بَوْلِهِ مِنْ ذِكْرِهِ

وَالثَّمَانِينَ : أَنْ يَقُولَ بَعْدَ قِضَاءِ حَاجَتِهِ (غُفْرَانُكَ) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ (كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ قَالَ : غُفْرَانُكَ)^(٣)

(١) (صحيح) البخاري [٥٣٠٧] مسلم [٢٦٧]

(٢) (صحيح) سنن أبي داود [٦]

(٣) (حسن) سنن أبي داود [٣٠]

فَهَذِهِ ثَمَانِيَةٌ آدَابٍ تُحْتَصُّ بِالْمُسْتَنْجِي فِي نَفْسِهِ وَهِيَ ثَمَامٌ سِتَّةَ عَشَرَ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

قلتُ : ويضاف عليها في حق المستنجي : أن يغسل يده بشيء بعد الاستنجاء ، ليقطع الرائحة التي ربما علقت بيده .

فإن لم يغسل يده ، أو غسلها وبقيت الرائحة ، فيده طاهرة ولا تضره .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا مَيْمُونَةُ قَالَتْ : صَبَّيْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غُسْلًا (فَأَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى يَسَارِهِ فَغَسَلَهُمَا ، ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ ، ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ فَمَسَحَهَا بِالثَّرَابِ ، ثُمَّ غَسَلَهَا) (١)

وعند مسلم بلفظ : (ثُمَّ أَفْرَغَ بِهِ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ الْأَرْضَ فَدَلَكَهَا دَلَكًا شَدِيدًا) (٢)

فما ضرب النبي صلى الله عليه وسلم الأرض بيده الشريفة ، ودلكها دلكا شديدا بعد غسله لفرجه ومذاكيره ، إلا ليقطع الرائحة السيئة من يده . ويستحب كذلك أن لا يبول في مستحمه ليمنع عن نفسه الوسوسة من الشيطان .

عن عبد الله بن مغفل قال - قال رسول الله ﷺ (لا يبولن أحدكم في مستحمه) (٣) المستحم : مكان الاستحمام .

(١) (صحيح) البخاري [٢٥٩]

(٢) (صحيح) مسلم [٧٤٨]

(٣) (حسن) سنن أبي داود [٢٧]

النهي عن قضاء الحاجة وسط القبور

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَا تُنْشِي عَلَى جَمْرَةٍ أَوْ سَيْفٍ أَوْ أَخْصِيفٍ نَعْلِي بِرِجْلِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَنْشِي عَلَى قَبْرِ مُسْلِمٍ ، وَمَا أَبَالِي أَوْ سَطَّ الْقُبُورِ قَضَيْتُ حَاجَتِي أَوْ سَطَّ السُّوقِ)^(١)

ففي الحديث النهي عن التكشف في المقابر ، فأخبر النبي ﷺ أن الذي يتكشف ويظهر عورته في المقابر كمن يكشفها بين الناس في سوق ، ولما كان كشفها في السوق أمام أعين الأحياء ممنوعا ومحرمًا ، كان كشفها بين المقابر ممنوعا ومحرمًا أيضا ، فيجب التنبيه على هذا لتساهل الناس فيه واستهانتهم به ، بل في بعض المواضع التي يكثر فيها اختلاط الناس بالمقابر تجدهم يتخذون من المقابر خلاء لهم ، سواء في ذلك الرجال والنساء ، الصغار والكبار .

كيفية الاستنجاء بالأحجار

قال الإمام النووي رحمه الله^(٢) : كيفية الاستنجاء ثلاثة أوجه :

أحدها : يمرر حجرا من مقدم الصفحة اليمنى ويديره عليها ثم على اليسرى حتى يصل الموضع الذي بدأ منه ثم يمر الحجر الثاني من أول الصفحة اليسرى إلى آخرها ثم على اليمنى حتى يصل موضع ابتدائه ثم يمر الثالث على المسربة .
الثاني : يمسح بحجر الصفحة اليمنى وحدها ثم بحجر اليسرى وحدها وبالثلث المسربة^(٣)

(١) (إسناده حسن) سنن ابن ماجه [١٥٦٧]

(٢) المجموع شرح المهذب [ج ٢ - ص ١٢٣ - ١٢٤]

(٣) المسربة : مجرى خروج الغائط

والثالث : يضع حجرا على مقدم المسربة ويمره إلى آخرها ثم حجرا على مؤخر المسربة ويمره إلى أولها ثم يخلق بالثالث .

قال النووي رحمه الله : واتفق الأصحاب علي أن الصحيح هو الوجه الأول لأنه يعم المحل بكل حجر .

وقال أيضا : الصحيح أن الخلاف في الأفضل وأن الجميع جائز.

